الأمم المتحدة

A/70/542–S/2015/838

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 November 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي لا يزال يتجاهل بشكل صارخ المطالب العادلة للمجتمع الدولي بوقف الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة.

وقد دأب المحتلون الروس على تنفيذ سياسة واسعة النطاق تقوم على القمع والمضايقات ضد كل من يعارض النظام، لا سيما ضد المنحدرين من أصل أوكراني وتتار القرم.

وفي صباح يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فتش جهاز الأمن الاتحادي الروسي منازل العاملين السابقين في القناة التلفزيونية ATR الخاصة بتتار القرم ومالكها تفتيشا دقيقا، فصادر وثائق وأجهزة حاسوب وهواتف.

ومنذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، انقطع في القرم بث القناة التلفزيونية ATR، وهي القناة الوحيدة في العالم الموجهة إلى تتار القرم، بعد أن رفضت سلطات الاحتلال الروسي تجديد رخصة القناة.

191115 101115 15-19558 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعلى الرغم من الترهيب والقمع، يظل تتار القرم من المعارضين النشطين للنظام الروسي غير الشرعي في القرم.

وعلاوة على ذلك، فإن السلطات الروسية تبذل قصارى جهدها من أجل تدمير معاقل كل ما هو أوكراني في الاتحاد الروسي. وكان من أبرز الأمثلة على ذلك في الآونة الأخيرة عمليات تفتيش أماكن العمل في مكتبة الأدب الأوكراني في موسكو، والزيارات الاستفزازية للمركز الثقافي لأوكرانيا في موسكو، ورفض تسجيل المؤتمر الأوكراني في روسيا، وحظر دخول الرئيس المشارك للمنظمة العامة الإقليمية التي تدعى ”أوكرانيو موسكو“.

وفي بيانها الصادر في هذا الصدد، طلبت أوكرانيا من الاتحاد الروسي أن يوقف فورا هذه السياسات العدوانية وغير المقبولة وأن يفي بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان وفي مجال الاحتياجات الثقافية والتعليمية للأقليات على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأثناء الجلسة العامة للجنة الثالثة للجمعية العامة، أدلت أوكرانيا ببيان مشترك بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي باسم مجموعة تضم ٣٦ دولة عضوا في الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وتدعو أوكرانيا الأمم المتحدة إلى الحيلولة دون تمادي روسيا في عدوانها ضد أوكرانيا وبذل قصارى جهدها لوقف أعمال القمع في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي.

وتشجع أوكرانيا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على النظر في إعداد تقرير مستقل عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي (أوكرانيا)، وتؤكد على ضرورة كفالة الوصول التام لبعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا والبعثات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان إلى إقليم القرم ومدينة سيفاستوبول.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوري سيرغييف
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

بيان مشترك بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي (أوكرانيا)

أدليَ بهذا البيان باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان وأوكرانيا.

وما زال المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي الحالة التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، والتي ما زالت تتسم بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الفعلية. ونؤكد من جديد دعمنا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا، التي لا تزال تتعرض للانتهاك بفعل احتلال القرم وضمها بصورة غير شرعية.

ومنذ احتلال القرم من قبل الاتحاد الروسي في ربيع عام ٢٠١٤، نشر عدد من هيئات رصد حقوق الإنسان المعترف بها دوليا تقارير عن حالة حقوق الإنسان في القرم، بما في ذلك تقارير مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا، وبعثة تقييم حالة حقوق الإنسان بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمفوض السامي للأقليات القومية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد مُنعوا للأسف من الدخول من قبل السلطات الفعلية. ونشير أيضا إلى تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاثني عشر عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي أُفرد جزء هام من كل منها لحالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي.

وتعكس هذه التقارير عددا من الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان التي لا تزال تحدث في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. ومن هذه الانتهاكات تدابير من قبيل التنفيذ القسري للنظام القانوني للاتحاد الروسي، ومثال ذلك إصدار جوازات سفر روسية بشكل قسري، وتخويف سكان القرم واحتجازهم واضطهادهم بدوافع سياسية، وزيادة العقبات التي تحول دون ممارسة حرية التعبير بما في ذلك تشديد

الرقابة على وسائط الإعلام ووضع أنظمة جديدة لإعادة تسجيل وسائط الإعلام بموجب قانون الاتحاد الروسي، وتخويف الصحفيين، ومضايقة وسائط الإعلام الإخبارية التي تصدر بلغة تتار القرم واللغة الأوكرانية وتعطيلها بصورة منهجية. وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان أيضا الأعمال الوحشية التي ترتكبها الشرطة ضد من ينحدرون من أصول أوكرانية وتتار القرم وإثنيات أخرى، بما في ذلك عمليات التفتيش والحجز والاعتقال التعسفية، وتعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم؛ والحظر الفعلي في الممارسة العملية لاستخدام لغة تتار القرم واللغة الأوكرانية، لا سيما في الإدارة العامة والتعليم والمراسم الدينية وغيرها؛ ونقل الأشخاص المحتجزين إلى الاتحاد الروسي؛ والاستيلاء على الممتلكات وانتهاكها، إلى جانب انتهاك غير ذلك من الحقوق الاقتصادية للمواطنين غير الروس وحرمانهم من الرعاية الطبية المناسبة.

وإننا ندين بقوة التدابير والممارسات التمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاتحاد الروسي ضد تتار القرم والمنحدرين من أصل أوكراني وأفراد الأقليات الأخرى في القرم، حيث يمارس السيطرة الفعلية على شبه الجزيرة.

وندعو سلطات الاتحاد الروسي، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال في القرم، إلى معالجة هذه الشواغل من خلال التدابير التالية.

أولا، يجب على الاتحاد الروسي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد فوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان ضد تتار القرم والمنحدرين من أصل أوكراني والأشخاص المنتمين إلى إثنيات أخرى وغيرهم ممن يعارض الاحتلال القائم في القرم، بما في ذلك، على وجه الخصوص، التدابير والممارسات التمييزية وعمليات التفتيش والمصادرة التعسفية، والمحاكمات غير العادلة، وممارسة التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويجب إلغاء التشريعات التمييزية، لا سيما التشريعات التي دخلت حيز النفاذ منذ آذار/مارس ٢٠١٤.

ثانيا، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، لا سيما بشأن القضايا المتعلقة بالجنسية والإقامة والعمل والملكية والأراضي والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الدين وحرية التجمع السلمي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى احترام الأفراد الذين يُعرِّفون أنفسهم بأنهم أشخاص ينتمون إلى أقليات قومية، فضلا عن تعزيز حقوقهم وحمايتها.

وعلاوة على ذلك، ندعو إلى الإفراج الفوري عن المواطنين الأوكرانيين أوليغ سينتسوف وألكسندر كولتشينكو وآهتم شيغوز وناشطين آخرين ممن ألقي القبض عليهم في

القرم ونُقلوا إلى الاتحاد الروسي واحتجزوا وحوكموا على نحو يشكل انتهاكا لأبسط معايير العدالة.

ويجب التحقيق في قتل ريشات أميتوف، الذي يعد من تتار القرم، والاختفاء القسري لنشطاء المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان تيمور شيماردانوف وسيران زيندينوف وليونيد كورز[1] وفاسيل شيرنيش[2] وغيرهم بطريقة شفافة، كما يجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويظل غياب المساءلة أحد الأسباب الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويجب على الاتحاد الروسي أيضا أن يعيد فتح المؤسسات الثقافية والدينية لتتار القرم، وأن يتعاون تعاونا كاملا وفوريا مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في إقليم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن يسمح بإمكانية الوصول الفوري وغير المشروط للآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

ونشير إلى أن المجتمع الدولي يعترف بأن القرم هي جزء من أوكرانيا، وندعو روسيا إلى إنهاء احتلالها.

ونحن نعتقد أن ثمة حاجة إلى وجود دولي في القرم لرصد حالة حقوق الإنسان. وهذا أمر بالغ الأهمية لمنع استمرار تدهور الحالة. ونشجع الأمين العام في هذا الصدد على التشاور بصفة منتظمة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ونشجع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على النظر في إعداد تقرير مستقل عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي (أوكرانيا)، ونؤكد على ضرورة الوصول التام لبعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا والبعثات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان إلى إقليم القرم ومدينة سيفاستوبول.

---

(١) انظر التقرير ''Report on the human rights situation in Ukraine, 15 November 2014''، الفقرة ٢١٤، التي تغطي الفترة من ١٧ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(٢) انظر التقرير ''Report on the human rights situation in Ukraine, 15 December 2014''، الفقرة ٨٠، التي تغطي الفترة من ١ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.